التاريخ 2020/11/01

# جامعة البترا

## التقرير الصحفي اليومي

الجامعة المتميزة بشهادات محلية و عالمية

أول جامعة أردنية تحصل على شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية.

جائزة الحسن للتميز العلمي.

الاعتماد الأمريكي في تخصصي نظم المعلومات الحاسوبية، وعلم الحاسوب.

الاعتماد الأمريكي في تخصص الصيدلة.

الاعتماد البريطاني لتخصص اللغة الإنجليزية وآدابها.

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية المستوى الفضي لكلية الصيدلة و العلوم الطبية.

شهادة الأيزو 9001:2015.

| التسلسل | الخبر | الصفحة | الصحيفة |
|---|---|---|---|
| .1 | نظمته الجمعية الأردنية للبحث العلمي بالتعاون مع جامعة البترا، التئام أعمال المؤتمر الاقتصادي السادس بعنوان الاقتصاد الأردني ما بعد كورونا | 18 | الدستور |
| .2 | التئام أعمال مؤتمر الاقتصاد الأردنية ما بعد كورونا | 22 | الرأي |
| .3 | خبراء: اختلال في الموازنة العامة بسبب إغلاقات كرورنا (وناقش المؤتمر الذي نظمته الجمعية الأردنية للبحث العلمي بالتعاون مع جامعة البترا..) | 15 | الغد |
| .4 | جامعة البترا تحصل على منحة بريطانية لإنشاء ناد لقادة الابتكار | 7 | الدستور |
| .5 | منحة بريطانية لـ"البترا" لإنشاء ناد لقادة الابتكار | 14 | الرأي |
| .6 | "البترا" تحصل على منحة من الأكاديمية البريطانية لإنشاء ناد لقادة الابتكار | 17 | الغد |
| .7 | التئام أعمال مؤتمر الاقتصاد الأردني ما بعد كورونا (وناقش المؤتمر الذي نظمته الجمعية الأردنية للبحث العلمي والريادة والإبداع بالتعاون مع جامعة البترا) | وكالة الأنباء الأردنية | |
| .8 | التئام أعمال مؤتمر الاقتصاد الأردني ما بعد كورونا | موقع جهينة | |
| .9 | التئام أعمال مؤتمر الاقتصاد الأردني ما بعد كورونا | موقع المدينة | |
| .10 | التئام أعمال مؤتمر الاقتصاد الأردني ما بعد كورونا | موقع القبة | |
| .11 | عمان الأهلية الثانية محليًا على الجامعات الخاصة والأولى عربيًا بالنسبة لأساتذة والطلبة الوافدين (جامعة البترا في المرتبة السابعة) | 18 | الدستور |
| .12 | توقع قبول 20 ألف طالب من المتقدمين لدورة التوجيهي التكميلية | 2 | الدستور |
| .13 | بحث التعاون بين البلقاء التطبيقية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي | 7 | الدستور |
| .14 | الموازي في الجامعات قبول على حساب الفقراء | 13 | الرأي |
| .15 | التعليم عن بعد وحالة الإنكار سامح المحاريق | 40 | الرأي |
| .16 | كورونا تفرض تحديات غير مسبوقة على القبول الموحد *تيسير النعيمات | 5 | الغد |

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام**

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

نظمته «الجمعية الاردنية للبحث العلمي» بالتعاون مع جامعة البترا، عبر « زووم»

# التئام أعمال المؤتمر الاقتصادي السادس بعنوان «الاقتصاد الأردني ما بعد كورونا»

**عمان** – بدأت في عمان، أمس السبت، أعمال المؤتمر الاقتصادي السادس، بعنوان «الاقتصاد الأردني ما بعد جائحة كورونا»، بمشاركة عدد من المسؤولين والخبراء والباحثين الاقتصاديين.

وناقش المؤتمر الذي نظمته الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا، عبر تطبيق زووم، الآثار الاقتصادية والاجتماعية واللوجستية التي سببتها جائحة كورونا، وكيفية التعامل معها، حيث تناول 6 محاور رئيسية عن التجربة الأردنية في إدارة الأزمات وخطط إستدامة الأعمال وكيفية الإستعداد للقادم.

وقال رئيس الوزراء الاسبق المستشار الاعلى لجامعة البترا الدكتور عدنان بدران خلال افتتاحه أعمال المؤتمر، إن الأردن يتبع سياسة نقدية ثابتة، حافظت على سعر صرف ثابت مقابل الدولار باللجوء إلى سلة عملات، وميزان تجاري ومالي ، يجري متابعته في كل مرحلة صعبة يمر بها الاقتصاد الأردني وعلى الأردن الاستمرار في سياسته النقدية، لما توفر من بيئة نقدية ثابتة وجاذبة، ولما تتضمنه من حرية الإيداع ونقل الأموال عبر بنوك معتمدة خاصة.

واضاف انه بالرغم من وجود منطقة ملتهبة أمنياً تحيط بالأردن، إلا أن المملكة حققت نموا في صادراتها، بلغ حوالي سبعة مليارات دولار عام 2019، ووصلت منتجاتها إلى أكثر من 130 دولة حول العالم، لافتا الى نمو الاستثمارات الصناعية خلال العَقد الأخير، إذ أصبحت تشكل 70 بالمئة من إجمالي الاستثمارات في المملكة، وتشغل حوالي 240 ألف عامل.

واكد ان عواقب الإغلاق نتيجة جائحة كورونا كانت قاسية على الاقتصاد الأردني، كما أدت إلى اختلال الموازنة العامة في نقص الإيرادات المتوقعة، إذ إن نسبة النمو لن تتحقق كما كان منتظرا (2.5بالمئة)، الامر الذي سيضطر الحكومة إلى الاستدانة، مشيرا إلى ان قطاع النقل كان الأشد تضرّراً، يليه قطاع

السياحة، لذا يجري البنك المركزي مباحثات مع صندوق النقد الدولي ، لتغيير أهداف برنامجه لمدة اربع سنوات، لإجراء الإصلاحات الهيكلية مع برنامج قروض من البنك الدولي لنفس المدة، بقروض ميسرة منخفضة الفائدة، مشيرا الى ان الحكومة دعت إلى التوازن بين الاقتصاد والصحة، إلا أن المؤشرات تظهر بأن الغلبة كانت للقرار الصحي.

وقال ان جائحة كورونا ادت لانكماش اقتصادي، هو الثاني منذ ثلاثين عاماً، ما سبب زيادة في المديونية، وصلت إلى 105 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لتسديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية، مشددا على ضرورة وضع موازنة عام 2021، برؤية واضحة وخطوات ذكية، لتحويل أزمة كورونا إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية، والدوائية، والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة، والصناعة، والخدمات، وقطاعات التعليم والصحة، إضافة الى وضع استراتيجية شاملة مدتها ثلاث سنوات، يتحقق خلالها الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس.

واشار الى ان هناك قطاعات اثبتت قدرتها على الاستمرار في النمو تحت جائحة كورونا، مثل الصناعات الدوائية والطبية والغذائية والحيوانية والمعلوماتية والتعليم عن بُعد، مؤكدا ان فتح الاقتصاد بشكل كامل، أصبح ضرورة ملحة، لئلا تتفاقم البطالة والفقر.

ودعا بدران الى العودة إلى التدريس النظامي في التعليم العام والعالي، وإطلاق عجلة التنمية وفتح أبواب السياحة بما فيها النقل، فالسياحة الخارجية تجلب أكثر من 4 مليارات دينار سنويا.

ولفت الى اهمية جذب الاستثمار لفتح مشروعات، تنقذ المجتمع من الفقر، وتفتح فرص عمل للمواطنين، مشيرا الى وجود بيروقراطية حكومية بتأخير إجراءات الاستثمار، وعلينا معالجتها، ومحاسبة المسؤولين عنها، وعلى البنوك تخفيض كلف الاقتراض المرتفعة، وتسهيل إجراءات للمشروعات الاستثمارية المنتجة والمشغلة للأيدي العاملة.

من جانبه، قال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة، إن جائحة كورونا سببت تراجعاً اقتصادياً عالمياً تراجعت معه معدلات النمو في الدول العظمى والصاعدة والنامية، حيث تراجع معدل النمو السنوي بالمملكة ليصل 3.6 بالمئة في أول ستة شهور من العام الحالي، ومن المتوقع أن يستمر التراجع إلى أكثر من 5 بالمئة بحسب آخر توقعات البنك الدولي.

واشار الى ان الاقتصاد الأردني عانى مثلما عانت معظم اقتصادات العالم من آثار جائحة كورونا، وبخاصة في الأشهر الأولى للحظر، لافتا الى الخسائر التي عانت منها الخزينة الأردنية والقطاع الخاص، وتراجع الدخول، وارتفاع معدلات البطالة، وفي الوقت نفسه، فإن الجائحة خلقت فرصاً جديدة فتحت الآفاق للتفكير خارج الصندوق، والتي يمكن البناء عليها واستثمارها حالياً وفي المستقبل.

واكد إن التجربة الأردنية في التعامل مع ملف كورونا، وبالرغم من التحديات والمخاطر والوضع الاقتصادي الحرج الا انها تعد تجربة ناجحة في كثير منها وتعلمنا من أخطائنا فيها.

بدوره، قال رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب، إن الإقتصاد الأردني يعيش تجربة صعبة بجميع المقاييس هذا العام استدعت التحرك بسرعة لتدارك الموقف والتفكير في الإجراءات اللازمة للتخفيف من آثار جائحة كورونا على المواطنين ولحماية الطبقة الفقيرة وضمان إستمرارية توافر السيولة ودعم المؤسسات لضمان عبور تلك الأزمة من دون توقف أو تعطل للحركة الإقتصادية.

واضاف ان المؤتمر جاء لإلقاء الضوء على الإجراءات الحكومية لدعم الإستقرار النقدي والاقتصادي وإجراءات تحفيز الإقتصاد والإجراءات التي اتخذت للحماية الإجتماعية والتجربة الأردنية في التطور الرقمي سواء على المعاملات التجارية أوالفردية، ولإلقاء الضوء على قصص النجاح، ولتسليط الضوء على الفرص والتحديات وللاستفادة من الدروس والعبر.

وعرض عدد من المشاركين والمحاضرين من القطاعات الحكومية والخاصة وقطاع الأعمال والقطاع الأكاديمي جهود مؤسساتهم والإجراءات التي اتخذتها في المجال الإقتصادي والتحول الرقمي وعملية إدارة المخاطر والأزمات والإجراءات التي وضعت لإستدامة الأعمال، اضافة الى الآثار الإقتصادية والإجتماعية والنفسية للجائحة.(**بترا**)

.1

# الشباب أعمال مؤتمر الاقتصاد الأردني ما بعد كورونا

عمان - بترا

بدأت في عمان، امس السبت، اعمال المؤتمر الاقتصادي السادس، بعنوان «الاقتصاد الأردني ما بعد جائحة كورونا»، بمشاركة عدد من المسؤولين والخبراء والباحثين الاقتصاديين.

وناقش المؤتمر الذي نظمته الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا، عبر تطبيق زووم، الآثار الاقتصادية والاجتماعية والتوجستية التي سببتها جائحة كورونا وكيفية التعامل معها، حيث تناول ٦ محاور رئيسية عن التجربة الأردنية في إدارة الأزمات وخطط إستدامة الأعمال وكيفية الإستعداد للقادم.

وقال رئيس الوزراء الاسبق المستشار الاعلى لجامعة البترا الدكتور عدنان بدران خلال افتتاحه اعمال المؤتمر، ان الأردن يتبع سياسة نقدية ثابتة، حافظت على سعر صرف ثابت مقابل الدولار بالاضافة الى سلة عملات، وميزان تجاري ومالي، يجرى متابعته في كل مرحلة صعبة يمر بها الاقتصاد الأردني وعلى الأردن الاستمرار في سياسته النقدية، لما توفر من بيئة نقدية ثابتة وجاذبة، ولما تتضمنه من حرية الإيداع ونقل الأموال عبر بنوك معتمدة خاصة.

واضاف انه بالرغم من وجود منطقة مالتهية أمنياً تحيط بالأردن إلا أن المملكة حققت نمواً في صادراتها، بلغ حوالي سبعة مليارات دولار عام ٢٠١٩، ووصلت منتجاتها الى أكثر من ١٢٠ دولة حول العالم، لافتا الى نمو الاستثمارات الصناعية خلال العقد الأخير، اذ اصبحت تشكل ٢٠ بالمئة من اجمالي الاستثمارات في المملكة، وتشغل حوالي ٢٤٠ الف عامل.

واكد ان عوامل الاخلاق نتيجة جائحة كورونا كانت قاسية على الاقتصاد الأردني، كما أدت الى اختلال الموازنة العامة في نفس الإيرادات المتوقعة، اذ ان نسبة النمو لن تتحقق كما كان منتظراً (٢,٥ بالمئة).



واضحة وخطوات ذكية، لتحويل أزمة كورونا الى فرص

الأمر الذي سيضطر الحكومة الى الاستدانة، مشيرا الى ان قطاع النقل كان الأشد تضرراً، يليه قطاع السياحة، لذا يجري البنك المركزي مباحثات مع صندوق النقد الدولي، لتغيير أهداف برنامجه لمدة اربع سنوات، لإجراء الإصلاحات الهيكلية مع برنامج قروض من البنك الدولي لنفس المدة، بشروط ميسرة منخفضة الفائدة، مشيرا الى ان الحكومة دعت الى التوازن بين الاقتصاد والصحة، الا أن المؤشرات تظهر بأن الغلبة كانت للقرار الصحي.

وقال ان جائحة كورونا ادت لانكماش اقتصادي، هو الثاني منذ ثلاثين عاما، ما سبب زيادة في المديونية، وصلت الى ١٠٥ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي، وذلك لتمديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية، مشددا على ضرورة وضع موازنة عام ٢٠٢١، برؤية

أردنية في الصناعات الغذائية، والدوائية، والتكنولوجيا الرقمية، في الزراعة، والصناعة، والخدمات، وقطاعات التعليم والصحة، اضافة الى وضع استراتيجية شاملة مدتها ثلاث سنوات، يتحقق خلالها الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس.

واشار الى ان هناك قطاعات اثبتت قدرتها على الاستمرار في النمو تحت جائحة كورونا، مثل الصناعات الدوائية والطبية والغذائية والحيوانية والمعلوماتية والتعليم عن بعد، مؤكدا ان فتح الاقتصاد بشكل كامل، أصبح ضرورة ملحة، لئلا تتفاقم البطالة والفقر.

ودعا بدران الى العودة الى التدريس النظامي في التعليم العام والعالي، واطلاق عجلة التنمية وفتح ابواب السياحة بما فيها الحج، فالسياحة الخارجية تجلب أكثر من ٤ مليارات دينار سنويا.

ولفت الى اهمية جذب الاستثمار لفتح مشروعات، تنقذ المجتمع من الفقر، وتفتح فرص عمل للمواطنين، مشيرا الى وجود بيروقراطية حكومية بتأخير اجراءات الاستثمار، علينا معالجتها، ومحاسبة المسؤولين عنها، وعلى البنوك تخفيض كلف الاقتراض المرتفعة، وتسهيل اجراءاتها للمشروعات الاستثمارية المنتجة والمشغلة للأيدي العاملة. من جانبه، قال رئيس الجمعية الأردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة ان جائحة كورونا سببت تراجعا اقتصاديا عالميا تراجعت معه معدلات النمو في الدول العظمى والمصاعدة والنامية، حيث تراجع معدل النمو السنوي بالمملكة ليصل ٢,٦ بالمئة في أول ستة شهور من العام الحالي، ومن المتوقع أن يستمر التراجع الى أكثر من ٥ بالمئة بحسب آخر توقعات البنك الدولي. واشار الى ان الاقتصاد الأردني على

مثلما عانت معظم اقتصادات العالم من آثار جائحة كورونا، وبخاصة في الأشهر الأولى للحظر، لافتا الى الخسائر التي عانت منها الخزينة الأردنية والقطاع الخاص، وتراجع الدخول، وارتفاع معدلات البطالة.

وفي الوقت نفسه، فان الجائحة خلقت فرصاً جديدة فتحت الآفاق للتفكير خارج الصندوق، والتي يمكن البناء عليها واستثمارها حالياً وفي المستقبل. واكد ان التجربة الأردنية في التعامل مع ملف كورونا، وبالرغم من التحديات والمخاطر والوضع الاقتصادي الحرج الا انها تُعدّ تجربة ناجحة في كثير منها ونعلمنا من أخطائنا فيها.

بدوره، قال رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب، ان الاقتصاد الأردني يعيش تجربة صعبة بجميع المقاييس هذا العام استدعت التحرك بسرعة لتدارك الموقف والتفكير في الإجراءات اللازمة للتخفيف من آثار جائحة كورونا على المواطنين والحماية الطبقة الفقيرة وضمان استمرارية توافر السيولة ودعم المؤسسات لضمان عبور تلك الأزمة من دون توقفها أو تعطل للحركة الاقتصادية.

واضاف ان المؤتمر جاء لالقاء الضوء على الاجراءات الحكومية لدعم الاستمرار النشاط والاقتصادي واجراءات تحفيز الاقتصاد والتجربة الأردنية في التطور الرقمي سواء على المعاملات التجارية أو الفردية ولإلقاء الضوء على قصص النجاح، ولتسليط الضوء على الفرص والتحديات ولاستفادة من الدروس والعبر، وعرض عدد من المشاركين والمحاضرين من القطاعات الحكومية والخاصة وقطاع الأعمال والقطاع الأكاديمي جهود مؤسساتهم والاجراءات التي اتخذتها في المجال الاقتصادي والتحول الرقمي وعملية ادارة المخاطر والأزمات والاجراءات التي وضعت لاستدامة الأعمال، اضافة الى الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للجائحة.

.2

# خبراء: اختلال في الموازنة العامة بسبب إغلاقات "كورونا"

**عمان-** دعا خبراء للعودة إلى التدريس الوجاهي، وإطلاق عجلة التنمية وفتح أبواب السياحة باعتبارها رافدا أساسيا لخزينة الدولة.

وأكد الخبراء، خلال المؤتمر الاقتصادي السادس، بعنوان "الاقتصاد الأردني ما بعد جائحة كورونا"، بمشاركة عدد من المسؤولين والخبراء والباحثين الاقتصاديين، أن عواقب الإغلاق نتيجة جائحة كورونا كانت قاسية على الاقتصاد الأردني، كما أدت إلى اختلال الموازنة العامة".

وناقش المؤتمر الذي نظمته الجمعية الأردنية للبحث العلمي والريادة والإبداع بالتعاون مع جامعة البترا، عبر تطبيق "زووم"، الآثار الاقتصادية والاجتماعية واللوجستية التي سببتها جائحة كورونا، وكيفية التعامل معها؛ حيث تناول 6 محاور رئيسية عن التجربة الأردنية في إدارة الأزمات وخطط استدامة الأعمال وكيفية الاستعداد لما هو مقبل.

وقال رئيس الوزراء الأسبق المستشار الأعلى لجامعة البترا الدكتور عدنان بدران، خلال افتتاحه أعمال المؤتمر "إن الأردن يتبع سياسة نقدية ثابتة، حافظت على سعر صرف ثابت مقابل الدولار باللجوء إلى سلة عملات، وميزان تجاري ومالي، يجري متابعته في كل مرحلة صعبة يمر بها الاقتصاد الأردني وعلى الأردن الاستمرار في سياسته النقدية، لما توفر من بيئة نقدية ثابتة وجاذبة، ولما تتضمنه من حرية الإيداع ونقل الأموال عبر بنوك معتمدة خاصة".

وأضاف أنه بالرغم من وجود منطقة ملتهبة أمنيا تحيط بالأردن، إلا أن المملكة حققت نموا في صادراتها، بلغ حوالي سبعة مليارات دولار العام 2019، ووصلت منتجاتها إلى أكثر من 130 دولة حول العالم، لافتا الى نمو الاستثمارات الصناعية خلال العقد الأخير؛ إذ أصبحت تشكل 70 بالمائة من إجمالي الاستثمارات في المملكة، وتشغل حوالي 240 ألف عامل.

وأكد أن عواقب الإغلاق نتيجة جائحة كورونا كانت قاسية على الاقتصاد الأردني، كما أدت إلى اختلال الموازنة العامة في نقص الإيرادات المتوقعة؛ إذ إن نسبة النمو لن تتحقق كما كان منتظرا (2.5 بالمائة)، الأمر الذي سيضطر الحكومة إلى الاستدانة، مشيرا إلى أن قطاع النقل كان الأشد تضررا، يليه قطاع السياحة، لذا يجري البنك المركزي مباحثات مع صندوق النقد الدولي، لتغيير أهداف برنامجه لمدة أربع سنوات، لإجراء الإصلاحات الهيكلية مع برنامج قروض من البنك الدولي للمدة نفسها، بقروض ميسرة منخفضة الفائدة، مشيرا الى أن الحكومة دعت إلى التوازن بين الاقتصاد والصحة، إلا أن المؤشرات تظهر أن الغلبة كانت للقرار الصحي.

وقال إن جائحة كورونا أدت لانكماش اقتصادي، هو الثاني منذ ثلاثين عاما، ما سبب زيادة في المديونية، وصلت إلى 105 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لتسديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية، مشددا على ضرورة وضع موازنة العام 2021، برؤية واضحة وخطوات ذكية، لتحويل أزمة كورونا إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية، والدوائية، والتكنولوجيا الرقمية، في الزراعة، والصناعة، والخدمات، وقطاعات التعليم والصحة، إضافة الى وضع استراتيجية شاملة مدتها ثلاثة أعوام، يتحقق خلالها الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس.

وأشار الى أن هناك قطاعات أثبتت قدرتها على الاستمرار في النمو تحت جائحة كورونا، مثل الصناعات الدوائية والطبية والغذائية والحيوانية والمعلوماتية والتعليم عن بعد، مؤكدا أن فتح الاقتصاد بشكل كامل، أصبح ضرورة ملحة، لئلا تتفاقم البطالة والفقر.

ومن جانبه، قال رئيس الجمعية الأردنية للبحث العلمي والريادة والإبداع الدكتور رضا الخوالدة "إن جائحة كورونا سببت تراجعا اقتصاديا عالميا تراجعت معه معدلات النمو في الدول العظمى والصاعدة والنامية؛ حيث تراجع معدل النمو السنوي بالمملكة ليصل 3.6 بالمائة في أول ستة أشهر من العام الحالي، ومن المتوقع أن يستمر التراجع إلى أكثر من 5 بالمائة بحسب آخر توقعات البنك الدولي".

وبدوره، قال رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب "إن الاقتصاد الأردني يعيش تجربة صعبة بجميع المقاييس هذا العام استدعت التحرك بسرعة لتدارك الموقف والتفكير في الإجراءات اللازمة للتخفيف من آثار جائحة كورونا على المواطنين ولحماية الطبقة الفقيرة وضمان استمرارية توافر السيولة ودعم المؤسسات لضمان عبور تلك الأزمة من دون توقف أو تعطل للحركة الاقتصادية". - (بترا)

**دعوات لإطلاق عجلة التنمية وفتح أبواب السياحة وعودة الطلاب إلى مدارسهم**

.3

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

# جامعة البترا تحصل على منحة بريطانية لإنشاء نادٍ لقادة الابتكار

مأدبا – أحمد الحراوي ahmd.hrawe

حصل الباحث م. عبد الكريم البنا من كلية تكنولوجيا المعلومات على منحة الأكاديمية البريطانية للهندسة وذلك عن فكرة تأسيس النادي الأردني لقادة الابتكار والذي سوف يعمل تحت مظلة صندوق دعم البحث العلمي والتطوير في الصناعة التابع للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا. ويهدف النادي إلى خلق نواة للربط بين مخرجات التعليم والصناعة عبر سد الفجوة بين الأوساط الأكاديمية والصناعة، كما سيوفر للطلاب والباحثين المهارات المطلوبة في التسويق وريادة الأعمال والبحث العلمي.

كما تتضمن أهداف النادي عقد جلسات توعية وندوات للطلاب والباحثين في الجامعات، ومساعدة الطلاب والباحثين في تسجيل الملكية الفكرية، وإقامة علاقات مع الصناعات المحلية، ومراكز البحوث، والحاضنات، ومسارعات الأعمال، إلى جانب مساعدتهم في إيداع براءات الاختراع والترويج له.

تبدأ المرحلة الأولى من هذا المشروع بإنشاء منصة متكاملة من قبل الباحث الرئيسي وفريقه حيث ستقوم المنصة وباستخدام نظامها الخاص المبني على الذكاء الاصطناعي بالربط بين احتياجات الصناعة و البحوث الجامعية وتوجيه البحوث الجامعية حسب متطلبات الصناعة المحلية. وسوف يشكل زملاء الأكاديمية البريطانية النواة الأولى لهذه المنصة.

وأشار البنا إلى أن فكرة النادي انبثقت من قبل المشاركين في برنامج (LIF) لعام 2020 والذي كان يهدف إلى تعزيز بناء قدرات البحث والابتكار في الأردن لدعم التنمية الاقتصادية من خلال التعاون على تدريب عدد من المبتكرين على ريادة الأعمال التكنولوجية وتجير نتائج الأبحاث.

ويضم الفريق الاستشاري للنادي بالإضافة الى الباحث الرئيسي كلا من الدكتور رياض الشوابكة من الجامعة الأردنية، والدكتور خالد الأصفر من جامعة العلوم والتكنولوجيا، والدكتور مياس الريماوي والدكتور فيصل العكايلة من جامعة البترا. والجدير بالذكر دعم صندوق البحث العلمي في الصناعة التابع للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا لهذه المشروع المتميز، حيث ان هذا المشروع يتوافق مع رؤية الصندوق للربط بين بحوث الجامعات والصناعة.

.4

# منحة بريطانية لـ«البترا» لإنشاء نادٍ لقادة الابتكار

**عمان - لرأي**

حصل الباحث م. عبد الكريم البنا من كلية تكنولوجيا المعلومات على منحة الأكاديمية البريطانية للهندسة وذلك عن فكرة تأسيس النادي الأردني لقادة الابتكار (The Jordan Leaders in Innovation Club) والذي سوف يعمل تحت مظلة صندوق دعم البحث العلمي والتطوير في الصناعة التابع للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا. ويهدف النادي إلى خلق نواة للربط بين مخرجات التعليم والصناعة عبر سد الفجوة بين الأوساط الأكاديمية والصناعة. كما سيوفر للطلاب والباحثين المهارات المطلوبة في التسويق وريادة الأعمال والبحث العلمي. كما تتضمن أهداف النادي عقد جلسات توعية وندوات للطلاب والباحثين في الجامعات. ومساعدة الطلاب والباحثين في تسجيل الملكية الفكرية، وإقامة علاقات مع الصناعات المحلية، ومراكز البحوث، والحاضنات، ومسارعات الأعمال، إلى جانب مساعدتهم في إيداع براءات الاختراع والترويج لها. تبدأ المرحلة الأولى من هذا المشروع بإنشاء منصة متكاملة من قبل الباحث الرئيسي وفريقه حيث ستقوم المنصة وباستخدام نظامها الخاص المبني على الذكاء الاصطناعي بالربط بين احتياجات الصناعة والبحوث الجامعية وتوجيه البحوث الجامعية حسب متطلبات الصناعة المحلية. وسوف يشكل زملاء الاكاديمية البريطانية النواة الأولى لهذه المنصة. وأشار البنا إلى أن فكرة النادي انبثقت من قبل المشاركين في برنامج (LIF) لعام ٢٠٢٠ والذي كان يهدف إلى تعزيز بناء قدرات البحث والابتكار في الأردن لدعم التنمية الاقتصادية من خلال التعاون على تدريب عدد من المبتكرين على ريادة الأعمال التكنولوجية وتجير نتائج الأبحاث. ويضم الفريق الاستشاري للنادي بالإضافة الى الباحث الرئيسي كلاً من: الدكتور رياض الشوابكة من الجامعة الأردنية، والدكتور خالد الأصفر من جامعة العلوم والتكنولوجيا، والدكتور مياس الريماوي والدكتور فيصل العكايلة من جامعة البترا.

.5

# "البترا" تحصل على منحة من الأكاديمية البريطانية لإنشاء ناد لقادة الابتكار

**عمان-** حصل الباحث م. عبد الكريم البنا من كلية تكنولوجيا المعلومات على منحة الأكاديمية البريطانية للهندسة، وذلك عن فكرة تأسيس النادي الأردني لقادة الابتكار (The Jordan Leaders in Innovation Club) الذي سوف يعمل تحت مظلة صندوق دعم البحث العلمي والتطوير في الصناعة التابع للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا.

ويهدف النادي إلى خلق نواة للربط بين مخرجات التعليم والصناعة عبر سد الفجوة بين الأوساط الأكاديمية والصناعة. كما سيوفر للطلاب والباحثين المهارات المطلوبة في التسويق وريادة الأعمال والبحث العلمي.

كما تتضمن أهداف النادي عقد جلسات توعية وندوات للطلاب والباحثين في الجامعات. ومساعدة الطلاب والباحثين على تسجيل الملكية الفكرية، وإقامة علاقات مع الصناعات المحلية، ومراكز البحوث، والحاضنات، ومسارعات الأعمال، إلى جانب مساعدتهم على إيداع براءات الاختراع والترويج له.

تبدأ المرحلة الأولى من هذا المشروع بإنشاء منصة متكاملة من قبل الباحث الرئيسي وفريقه؛ حيث ستقوم المنصة، وباستخدام نظامها الخاص المبني على الذكاء الاصطناعي، بالربط بين احتياجات الصناعة والبحوث الجامعية وتوجيه البحوث الجامعية حسب متطلبات الصناعة المحلية. وسوف يشكل زملاء الأكاديمية البريطانية النواة الأولى لهذه المنصة.

وأشار البنا إلى أن فكرة النادي انبثقت من قبل المشاركين في برنامج (LIF) للعام الحالي الذي كان يهدف إلى تعزيز بناء قدرات البحث والابتكار في الأردن لدعم التنمية الاقتصادية من خلال التعاون على تدريب عدد من المبتكرين على ريادة الأعمال التكنولوجية وتتجير نتائج الأبحاث.

ويضم الفريق الاستشاري للنادي، إضافة الى الباحث الرئيسي، كلا من الدكتور رياض الشوابكة من الجامعة الأردنية، والدكتور خالد الأصفر من جامعة العلوم والتكنولوجيا، والدكتور مياس الريماوي والدكتور فيصل العكايلة من جامعة البترا. والجدير بالذكر دعم صندوق البحث العلمي في الصناعة التابع للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا لهذه المشروع المتميز؛ حيث إن هذا المشروع يتوافق مع رؤية الصندوق للربط بين بحوث الجامعات والصناعة.

.6

# التئام اعمال مؤتمر الاقتصاد الاردني ما بعد كورونا

**التئام اعمال مؤتمر الاقتصاد الاردني ما بعد كورونا**

نسخ الرابط

عمان 31 تشرين الأول (بترا) - بدأت في عمان، اليوم السبت، اعمال المؤتمر الاقتصادي السادس، بعنوان "الاقتصاد الأردني ما بعد جائحة كورونا"، بمشاركة عدد من المسؤولين والخبراء والباحثين الاقتصاديين.

وناقش المؤتمر الذي نظمته الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا، عبر تطبيق زووم، الآثار الاقتصادية والاجتماعية واللوجستية التي سببتها جائحة كورونا، وكيفية التعامل معها، حيث تناول 6 محاور رئيسية عن التجربة الأردنية في إدارة الأزمات وخطط إستدامة الأعمال وكيفية الإستعداد للقادم.

وقال رئيس الوزراء الاسبق المستشار الاعلى لجامعة البترا الدكتور عدنان بدران خلال افتتاحه اعمال المؤتمر، ان الأردنُ يتبع سياسةً نقديةً ثابتةً، حافظتْ على سعرِ صرفٍ ثابتٍ مقابلَ الدولارِ باللجوء إلى سَلّةِ عُمْلاتٍ، وميزانٍ تجاريٍ ومالي، يَجْرِي متابعتُهُ في كُلِّ مرحلة صعبة يمرُّ بها الاقتصادِ الأردني وعلى التزامِ الاستمرارُ في سياستِهِ النقدية، لِمَا توفّرُ من بيئةٍ نقديةٍ ثابتةٍ وجاذبة، ولما تتضمّنُهُ من حريةِ الإيداعِ ونَقْلِ الأموالِ عَبْرَ بنوك معتمدة خاصة.

واضاف انه بالرغم من وجودِ منطقة ملتهبة أمنياً تحيط بالأردن، إلا أنّ المملكة حَقّقتْ نمواً في صادراتها، بلغ حوالي سبعة مليارات دولارٍ عام 2019، ووصلتْ منتجاتُها إلى أكثرَ من 130 دولةً حولَ العالم، لافتا الى نمو الاستثمارات الصناعية خلالَ العَقْدِ الأخير، إذ أصبحتْ تشكّل 70 بالمئة من إجمالي الاستثمارات في المملكة، وتُشَغِّلُ حوالي 240 ألف عامل.

واكد ان عواقبَ الإغلاقِ نتيجة جائحةِ كورونا كانتْ قاسيةً على الاقتصادِ الأردني، كما أدّتْ إلى اختلالِ الموازنةِ العامة في تَقْصِ الإيراداتِ المتوقّعة، إذ إنّ نسبة النموِّ لن تتحقّق كما كان منتظراً (2.5بالمئة)، الامر الذي سيضطرِ الحكومةِ إلى الاستِدانة، مشيرا إلى ان قطاع النقل كان الأشد تضرّراً، يليهِ قطاع السياحة، لذا يُجْري البنكُ المركزيُّ مباحثات مع صندوقِ النقدِ الدوليِّ، لتغييرِ أهدافِ برنامجِهِ لمدةِ اربع سنوات، لإجراءِ الإصلاحاتِ الهيكليةِ مع برنامجِ قروضٍ من البنكِ الدوليِّ لنفسِ المُدّة، بقروضٍ ميسرةٍ منخفضةِ الفائدة، مشيرا الى ان الحكومةَ دعت إلى التوازنِ بين الاقتصادِ والصحة، إلا أنّ المؤشراتِ تُظْهِرُ بأنّ الغلبة كانت للقرارِ الصحي. وقال ان جائحةُ كورونا ادت لانكماشٍ اقتصادي، هو الثاني منذ ثلاثين عاماً، ما سبّبَ زيادةً في المديونية، وصلتْ إلى 105بالمئة من الناتجِ المحلي الإجمالي، وذلك لتسديد عجزِ الموازنةِ في نفقاتها الجارية، مشددا على ضرورةِ وضعِ موازنةِ عام 2021، برؤية واضحة وخطوات ذكية، لتحويل أزمة كورونا إلى فرص أردنية في الصناعاتِ الغذائيةِ، والدوائيةِ، والتكنولوجيا الرقميةِ، في الزراعةِ، والصناعةِ، والخدماتِ، وقطاعاتِ التعليمِ والصحة، اضافة الى وَضْعُ استراتيجيةٍ شاملةٍ مُدّتُها ثلاثُ سنواتٍ، يتحققُ خلالَها الاكتفاءُ الذاتي والاعتمادُ على النفس.

واشار الى ان هناك قطاعاتٌ اثبتتْ قدرتَها على الاستمرارِ في النموِّ تحتَ جائحةِ كورونا، مثلُ الصناعات الدوائية والطبية والغذائية والحيوانية والمعلوماتية والتعليم عن بعد، مؤكدا ان فتحَ الاقتصادِ بشكلٍ كاملٍ، أصبحَ ضرورةً مُلحّةً، لِئَلّا تتفاقمُ البطالةُ والفَقْرُ.

ودعا بدران الى العودة إلى التدريس النظامي في التعليم العام والعالي، وإطلاق عَجَلة التنمية وفَتْحُ أبواب السياحةِ بما فيها النّقْل، فالسياحةُ الخارجيةُ تجلبُ أكثرَ من 4 مليارات دينارٍ سنويا.

ولفت الى اهمية جَذْبُ الاستثمارِ لفتحِ مشروعاتٍ، تنفذُ المجتمعَ من الفقرِ، وتفتحُ فُرَصَ عَمَلٍ للمواطنين، مشيرا الى وجود بيروقراطيةٍ حكوميةٍ بتأخيرِ إجراءاتِ الاستثمار، علينا معالجتُها، ومحاسبةُ المسؤولين عنها، وعلى البنوكِ تخفيضُ كُلَفِ الاقتراضِ المرتفعة، وتسهيلُ إجراءاتِها للمشروعاتِ الاستثماريةِ المنتجةِ والمُشَغِّلةِ للأيدي العاملة. من جانبه، قال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة ان جائحةُ كورونا سببت تراجُعاً اقتصادياً عالمياً تراجعتْ معهُ معدلاتُ النموِّ في الدولِ العظمى والصاعدةِ والناميةِ، حيث تراجعَ معدلُ النموِّ السنويِّ بالمملكة ليصل 3.6 بالمئة في أول ستةِ شهورٍ من العام الحالي، ومن المتوقعِ أنْ يَستمرَّ التراجُعُ إلى أكثرَ من 5 بالمئة بحسبِ آخرِ توقعاتِ البنكِ الدوليّ. واشار الى ان الاقتصادُ الأردنيُّ عانى مثلما عانت معظم اقتصادات العالم من آثار جائحة كورونا، وبخاصة في الأشهر الأولى للحظر، لافتا الى الخسائر التي عانتْ منها الخزينة الأردنية والقطاع الخاصّ، وتراجُعُ الدخول، وارتفاعُ معدلاتِ البطالةِ، وفي الوقت نفسه، فإن الجائحة خلقتْ فرصاً جديدةً فتحتْ الآفاقَ للتفكيرِ خارجَ الصندوقِ، والتي يُمكنُ البناءُ عليها واستثمارُها حالياً وفي المستقبل. واكد إنّ التجربة الأردنية في التعاملِ مع ملفِّ كورونا، وبالرغم من التحدياتِ والمخاطرِ والوضعِ الاقتصاديِّ الحرجِ الا انها تُعَدُّ تجربةً ناجحة في كثير منها وتعلمْنا من أخطائنا فيها.

بدوره، قال رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب إن الإقتصاد الأردني يعيش تجربة صعبة بجميع المقاييس هذا العام استدعت التحرك بسرعة لتدارك الموقف والتفكير في الإجراءات اللازمة للتخفيف من آثار جائحة كورونا على المواطنين ولحماية الطبقة الفقيرة وضمان إستمرارية توافر السيولة ودعم المؤسسات لضمان عبور تلك الأزمة من دون توقف أو تعطل للحركة الإقتصادية.

واضاف ان المؤتمر جاء لإلقاء الضوء على الإجراءات الحكومية لدعم الإستقرار النقدي والاقتصادي وإجراءات تحفيز الإقتصاد والإجراءات التي اتخذت للحماية الإجتماعية والتجربة الأردنية في التطور الرقمي سواء على المعاملات التجارية أوالفردية، ولإلقاء الضوء على قصص النجاح، ولتسليط الضوء على الفرص والتحديات وللاستفادة من الدروس والعبر. وعرض عدد من المشاركين والمحاضرين من القطاعات الحكومية والخاصة وقطاع الأعمال والقطاع الأكاديمي جهود مؤسساتهم والإجراءات التي اتخذتها في المجال الإقتصادي والتحول الرقمي وعملية إدارة المخاطر والأزمات والإجراءات التي وضعت لإستدامة الأعمال، اضافة الى الآثار الإقتصادية والإجتماعية والنفسية للجائحة.

# التئام اعمال مؤتمر الاقتصاد الاردني ما بعد كورونا

اقتصاد السبت-2020-10-31 | 02:42 pm

التئام اعمال مؤتمر الاقتصاد الاردني ما بعد كورونا

**جهينة نيوز** -بدأت في عمان، اليوم السبت، اعمال المؤتمر الاقتصادي السادس، بعنوان "الاقتصاد الأردني ما بعد جائحة كورونا"، بمشاركة عدد من المسؤولين والخبراء والباحثين الاقتصاديين.

وناقش المؤتمر الذي نظمته الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا، عبر تطبيق زووم، الآثار الاقتصادية والاجتماعية واللوجستية التي سببتها جائحة كورونا، وكيفية التعامل معها، حيث تناول 6 محاور رئيسية عن التجربة الأردنية في إدارة الأزمات وخطط إستدامة الأعمال وكيفية الإستعداد للقادم.

وقال رئيس الوزراء الاسبق المستشار الاعلى لجامعة البترا الدكتور عدنان بدران خلال افتتاحه اعمال المؤتمر، ان الأردنُ يتبع سياسةً نقديةً ثابتةً، حافظتْ على سعرِ صرفٍ ثابتٍ مقابل الدولار باللجوء إلى سلّةِ عُمْلاتٍ، وميزانٍ تجاريٍ ومالي، تَجْرِي متابعتُهُ في كُلّ مرحلة صعبة يمرُ بها الاقتصادِ الأردني وعلى الأردنّ الاستمرارُ في سياستِهِ النقدية، لِمَا توفّرَ من بيئةٍ نقديةٍ ثابتةٍ وجاذبة، ولما تتضمّنُهُ من حريةِ الإيداعِ وتَنْقِلِ الأموالِ عَبْرَ بنوك معتمدة خاصة.

واضاف انه بالرغمِ من وجودِ منطقة ملتهبة أمنياً تحيط بالأردن، إلا أنّ المملكة حَقّقتْ نمواً في صادراتها، بلغَ حوالي سبعةَ مليارات دولارٍ عام 2019، ووصّلتْ منتجاتُها إلى أكثرَ من 130 دولةً حولَ العالم، لافتا الى نمو الاستثمارات الصناعية خلالَ العَقْدِ الأخير، إذ أصبحَتْ تشكّل 70 بالمئة من إجمالي الاستثمارات في المملكة، وتُشَغِّلُ حوالي 240 ألفَ عامل.

واكد ان عواقبَ الإغلاقِ نتيجةَ جائحةِ كورونا كانتْ قاسيةً على الاقتصادِ الأردني، كما أدّتْ إلى اختلالِ الموازنةِ العامة في نَقْصِ الإيراداتِ المتوقّعة، إذ إنّ نسبةَ النموّ لن تتحقّقَ كما كان منتظراً (2.5بالمئة)، الامر الذي سيضطر الحكومةِ إلى الاستِدانة، مشيرا إلى ان قطاع النقل كان الأشد تضرّراً، يليهِ قطاع السياحة، لذا يُجْري البنكُ المركزيُّ مباحثات مع صندوق النقدِ الدوليّ، لتغييرِ أهدافِ برنامجِهِ لمدةِ اربع سنوات، لإجراءِ الإصلاحاتِ الهيكليةِ مع برنامجِ قروضٍ من البنكِ الدوليّ لنفسِ المُدّة، بقروضٍ ميسرةٍ منخفضةِ الفائدة، مشيرا الى ان الحكومةُ دعت إلى التوازنِ بين الاقتصادِ والصحة، إلا أنّ المؤشراتِ تُظْهِرُ بأنّ الغلبةَ كانت للقرارِ الصحي. وقال ان جائحةُ كورونا ادت لانكماشٍ اقتصاديٍ، هو الثاني منذ ثلاثين عاماً، ما سبّبَ زيادةً في المديونيةِ، وصلتْ إلى 105بالمئة من الناتجِ المحلي الإجمالي، وذلك لتسديد عجزِ الموازنةِ في نفقاتها الجارية، مشددا على ضرورةِ وضعِ موازنةِ عام 2021، برؤيةٍ واضحة وخطوات ذكية، لتحويل أزمة كورونا إلى فرص أردنية في الصناعاتِ الغذائيةِ، والدوائيةِ، والتكنولوجيا الرقميةِ، في الزراعةِ، والصناعةِ، والخدماتِ، وقطاعاتِ التعليمِ والصحة، اضافة الى وَضْعُ استراتيجيةٍ شاملةٍ مُدّتُها ثلاثُ سنواتٍ، يتحققُ خلالَها الاكتفاءُ الذاتي والاعتمادُ على النفس.

واشار الى ان هناك قطاعاتٌ اثبتتْ قدرتَها على الاستمرارِ في النموّ تحتَ جائحةِ كورونا، مثلُ الصناعات الدوائية والطبية والغذائية والحيوانية والمعلوماتية والتعليم عن بعد، مؤكدا ان فتحُ الاقتصادِ بشكلٍ كاملٍ، أصبحَ ضرورةً مُلحّةً، لِئلّا تتفاقمَ البطالةُ والفقْرُ.

ودعا بدران الى العودة إلى التدريس النظامي في التعليم العام والعالي، وإطلاق عَجَلة التنمية وفَتْحُ أبوابِ السياحةِ بما فيها النّقْل، فالسياحةُ الخارجيةُ تجلبُ أكثرَ من 4 مليارات دينارٍ سنويا.

ولفت الى اهمية جَذْبُ الاستثمار لفتح مشروعاتٍ، تنقذُ المجتمعَ من الفقر، وتفتحُ فُرَصَ عَمَلٍ للمواطنين، مشيرا الى وجود بيروقراطيةٍ حكوميةٍ بتأخيرِ إجراءاتِ الاستثمار، علينا معالجتُها، ومحاسبةُ المسؤولينَ عنها، وعلى البنوكِ تخفيضُ كُلْفَ الاقتراضِ المرتفعة، وتسهيلُ إجراءاتها للمشروعاتِ الاستثماريةِ المنتجةِ والمُشَغِّلَةِ للأيدي العاملة. من جانبه، قال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة ان جائحةُ كورونا سببت تراجُعاً اقتصادياً عالمياً تراجعتْ معَهُ معدلاتُ النموّ في الدولِ العظمى والصاعدةِ والنامية، حيث تراجعَ معدلُ النموّ السنويّ بالمملكة ليصلَ 3.6 بالمئة في أول ستةِ شهورٍ من العام الحالي، ومن المتوقع أنْ يَستمرّ التراجُعُ إلى أكثر من 5 بالمئة بحسبِ آخرِ توقعاتِ البنكِ الدوليّ. واشار الى ان الاقتصادُ الأردنيُّ عانى مثلما عانت معظم اقتصادات العالم من آثار جائحة كورونا، وبخاصة في الأشهر الأولى للحظر، لافتا الى الخسائر التي عانتْ منها الخزينة الأردنية والقطاع الخاصّ، وتراجعُ الدخول، وارتفاعُ معدلاتِ البطالةِ، وفي الوقت نفسِه، فإن الجائحةَ خلقتْ فرصاً جديدةً فتحتْ الآفاقَ للتفكيرِ خارجَ الصندوق، والتي يُمكنُ البناءُ عليها واستثمارُها حالياً وفي المستقبل. واكد إنّ التجربةَ الأردنيةَ في التعاملِ مع ملفّ كورونا، وبالرغمِ من التحدياتِ والمخاطرِ والوضعِ الاقتصاديّ الحرجِ الا انها تُعَدُّ تجربةً ناجحة في كثيرٍ منها ونعلمُنا من أخطائنا فيها.

بدوره، قال رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب إن الإقتصاد الأردني يعيش تجربة صعبة بجميع المقاييس هذا العام استدعت التحرك بسرعة لتدارك الموقف والتفكير في الإجراءات اللازمة للتخفيف من آثار جائحة كورونا على المواطنين ولحماية الطبقة الفقيرة وضمان إستمرارية توافر السيولة ودعم المؤسسات لضمان عبور تلك الأزمة من دون توقف أو تعطل للحركة الإقتصادية.

واضاف ان المؤتمر جاء لإلقاء الضوء على الإجراءات الحكومية لدعم الإستقرار النقدي والاقتصادي وإجراءات تحفيز الإقتصاد والإجراءات التي اتخذت للحماية الإجتماعية والتجربة الأردنية في التطور الرقمي سواء على المعاملات التجارية أوالفردية، ولإلقاء الضوء على قصص النجاح، ولتسليط الضوء على الفرص والتحديات وللاستفادة من الدروس والعبر.

وعرض عدد من المشاركين والمحاضرين من القطاعات الحكومية والخاصة وقطاع الأعمال والقطاع الأكاديمي جهود مؤسساتهم والإجراءات التي اتخذتها في المجال الإقتصادي والتحول الرقمي وعملية إدارة المخاطر والأزمات والإجراءات التي وضعت لإستدامة الأعمال، اضافة الى الآثار الإقتصادية والإجتماعية والنفسية للجائحة.

-- (بترا)

## التئام اعمال مؤتمر الاقتصاد الاردني ما بعد كورونا

تم نشره السبت 31st تشرين الأوّل / أكتوبر 2020 03:04 مساءً

المدينة نيوز :- بدأت في عمان، اليوم السبت، اعمال المؤتمر الاقتصادي السادس، بعنوان "الاقتصاد الأردني ما بعد جائحة كورونا"، بمشاركة عدد من المسؤولين والخبراء والباحثين الاقتصاديين.

وناقش المؤتمر الذي نظمته الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا، عبر تطبيق زووم، الآثار الاقتصادية والاجتماعية واللوجستية التي سببتها جائحة كورونا، وكيفية التعامل معها، حيث تناول 6 محاور رئيسية عن التجربة الأردنية في إدارة الأزمات وخطط إستدامة الأعمال وكيفية الإستعداد للقادم.

وقال رئيس الوزراء الاسبق المستشار الاعلى لجامعة البترا الدكتور عدنان بدران خلال افتتاحه اعمال المؤتمر، ان الأردنَ بنهج سياسةً نقديةً ثابتةً، حافظَتْ على سعرِ صرفٍ ثابتٍ مقابلِ الدولارِ باللجوءِ إلى سَلَّةِ عُمَلاتٍ، وميزانٍ تجاريٍ ومالي، يَجْرِى متابعتُهُ في كُلِّ مرحلةٍ صعبة بمرُ بها الاقتصادِ الأردني وعلى الأردنِ الاستمرارُ في سياستِهِ النقدية، لِمَا توفرُ من بيئةٍ نقديةٍ ثابتةٍ وجاذبة، ولما تتضمَّنُهُ من حريةِ الإيداعِ ونَقْلِ الأموالِ عَبْرَ بنوكٍ معتمدة خاصة.

واضاف انه بالرغمِ من وجودِ منطقةٍ ملتهبة أمنياً تحيط بالأردن، إلا أنَ المملكة حَقَّقَتْ نمواً في صادراتها، بلغَ حوالي سبعةَ مليارات دولارٍ عام 2019، ووصَلَتْ منتجاتُها إلى أكثرَ من 130 دولةً حولَ العالم، لافتا الى نمو الاستثمارات الصناعية خلالَ العَقْدِ الأخير، إذ أصبحَتْ تشكّل 70 بالمئة من إجمالي الاستثمارات في المملكة، وتُشَغِّلُ حوالي 240 ألفَ عامل.

واكد ان عواقبُ الإغلاقِ نتيجةَ جائحةِ كورونا كانتْ قاسيةً على الاقتصادِ الأردني، كما أدَّتْ إلى اختلالِ الموازنةِ العامة في نَقْصِ الإيراداتِ المتوقَّعة، إذ إنَّ نسبةَ النموِّ لن تتحقَّقَ كما كان منتظراً (2.5بالمئة)، الامر الذي سيضطر الحكومة إلى الاستدانة، مشيرا إلى ان قطاع النقل كان الأشد تضرراً، يليهِ قطاع السياحة، لذا يُجْرِي البنكُ المركزيُّ مباحثات مع صندوقِ النقدِ الدوليّ، لتعبيرِ أهدافِ برنامجِهِ لمدةِ اربع سنوات، لإجراءِ الإصلاحاتِ الهيكليةِ مع برنامجِ قروضٍ من البنكِ الدوليّ لنفسِ المُدَّة، بقروضٍ ميسرةٍ منخفضةِ الفائدة، مشيرا الى ان الحكومةُ دعت إلى التوازنِ بين الاقتصادِ والصحّة، إلا أنَّ المؤشراتِ تُظْهِرُ بأنَّ العلةَ كانت للقرارِ الصحي. وقال ان جائحةُ كورونا ادت لانكماشٍ اقتصاديٍ، هو الثاني منذ ثلاثين عاماً، ما سبّبَ زيادةً في المديونيةِ، وصلتْ إلى 105بالمئة من الناتجِ المحلي الإجمالي، وذلك لتسديدِ عجزِ الموازنةِ في نفقاتها الجارية، مشددا على ضرورةِ وضعِ موازنةِ عام 2021، برؤيةٍ واضحةٍ وخطواتٍ ذكية، لتحويلِ أزمةِ كورونا إلى فرصٍ أردنية في الصناعاتِ الغذائيةِ، والدوائيةِ، والتكنولوجيا الرقمية، في الزراعةِ، والصناعةِ، والخدماتِ، وقطاعاتِ التعليمِ والصحة، اضافة الى وَضْعِ استراتيجيةٍ شاملةٍ مُدَّتُها ثلاثُ سنواتٍ، يتحقّقُ خلالَها الاكتفاءُ الذاتي والاعتمادُ على النفس.

واشار الى ان هناك قطاعاتُ اثبتَتْ قدرتَها على الاستمرارِ في النموِّ تحتَ جائحةِ كورونا، مثلُ الصناعاتِ الدوائيةِ والطبيةِ والغذائيةِ والحيوانيةِ والمعلوماتيةِ والتعليمِ عن بعد، مؤكدا ان فتحُ الاقتصادِ بشكلٍ كاملٍ، أصبحَ ضرورةً مُلحّةً، لِئَلاَّ تتفاقمُ البطالةُ والفَقْرُ.

ودعا بدران الى العودةِ إلى التدريسِ النظامي في التعليمِ العامِ والعالي، وإطلاقِ عَجَلةِ التنمية وفَتْحُ أبوابِ السياحةِ بما فيها النَّقْلُ، فالسياحةُ الخارجيةُ تجلبُ أكثرَ من 4 مليارات دينارٍ سنويا.

ولفت الى اهمية جَذْبُ الاستثمارِ لفتحِ مشروعاتٍ، تنقذُ المجتمعَ من الفقرِ، وتفتحُ فُرَصَ عَمَلٍ للمواطنين، مشيرا الى وجودِ بيروقراطيةٍ حكوميةٍ بتأخيرِ إجراءاتِ الاستثمار، علينا معالجتُها، ومحاسبةُ المسؤولينَ عنها، وعلى البنوكِ تخفيضُ كُلَفِ الاقتراضِ المرتفعة، وتسهيلُ إجراءاتِها للمشروعاتِ الاستثماريةِ المنتجةِ والمُشَغِّلةِ للأيدي العاملة. من جانبه، قال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة ان جائحةُ كورونا سببت تراجُعاً اقتصادياً عالمياً تراجعتْ معهُ معدلاتُ النموِّ في الدولِ العظمى والصاعدةِ والنامية، حيث تراجعَ معدلُ النموِّ السنويّ بالمملكة ليصلَ 3.6 بالمئة في أول ستةِ شهورٍ من العام الحالي، ومن المتوقعِ أنْ يَستمرَّ التراجُعُ إلى أكثرَ من 5 بالمئة بحسبِ آخرِ توقعاتِ البنكِ الدولي. واشار الى ان الاقتصادَ الأردنيَّ عانى مثلما عانت معظم اقتصادات العالم من آثار جائحة كورونا، وبخاصة في الأشهر الأولى للحظر، لافتا الى الخسائر التي عانتْ منها الخزينة الأردنية والقطاع الخاصّ، وتراجعِ الدخول، وارتفاعِ معدلاتِ البطالة، وفي الوقت نفسِه، فإن الجائحةَ خلقتْ فرصاً جديدةً فتحتْ الأفاقَ للتفكيرِ خارجَ الصندوق، والتي يُمكنُ البناءُ عليها واستثمارُها حالياً وفي المستقبل. واكد إنَّ التجربةَ الأردنيةَ في التعاملِ مع ملفِ كورونا، وبالرغمِ من التحدياتِ والمخاطرِ والوضعِ الاقتصاديِّ الحرجِ الا انها تُعَدُّ تجربةً ناجحة في كثيرٍ منها وتعلمْنا من أخطائنا فيها.

بدوره، قال رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرحوب إن الإقتصاد الأردني يعيش تجربة صعبة بجميع المقاييس هذا العام استدعت التحرك بسرعة لتدارك الموقف والتفكير في الإجراءات اللازمة للتخفيف من آثار جائحة كورونا على المواطنين ولحماية الطبقة الفقيرة وضمان إستمرارية توافر السيولة ودعم المؤسسات لضمان عبور تلك الأزمة من دون توقف أو تعطل للحركة الإقتصادية.

واضاف ان المؤتمر جاء لإلقاء الضوء على الإجراءات الحكومية لدعم الإستقرار النقدي والاقتصادي وإجراءات تحفيز الإقتصاد والإجراءات التي اتخذت للحماية الإجتماعية والتجربة الأردنية في التطور الرقمي سواء على المعاملات التجارية أوالفردية، ولإلقاء الضوء على قصص النجاح، ولتسليط الضوء على الفرص والتحديات وللاستفادة من الدروس والعبر. وعرض عدد من المشاركين والمحاضرين من القطاعات الحكومية والخاصة وقطاع الأعمال والقطاع الأكاديمي جهود مؤسساتهم والإجراءات التي اتخذتها في المجال الإقتصادي والتحول الرقمي وعملية إدارة المخاطر والأزمات والإجراءات التي وضعت لإستدامة الأعمال، اضافة الى الآثار الإقتصادية والإجتماعية والنفسية للجائحة.

-- (بترا)

9.

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

# التئام اعمال مؤتمر الاقتصاد الاردني ما بعد كورونا

اقتصاد السبت-2020-10-31 | 03:39 pm

التئام اعمال مؤتمر الاقتصاد الاردني ما بعد كورونا

القبة نيوز- بدأت في عمان، اليوم السبت، اعمال المؤتمر الاقتصادي السادس، بعنوان "الاقتصاد الأردني ما بعد جائحة كورونا"، بمشاركة عدد من المسؤولين والخبراء والباحثين الاقتصاديين.

وناقش المؤتمر الذي نظمته الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع بالتعاون مع جامعة البترا، عبر تطبيق زووم، الآثار الاقتصادية والاجتماعية واللوجستية التي سببتها جائحة كورونا، وكيفية التعامل معها، حيث تناول 6 محاور رئيسية عن التجربة الأردنية في إدارة الأزمات وخطط إستدامة الأعمال وكيفية الإستعداد للقادم.

وقال رئيس الوزراء الاسبق المستشار الاعلى لجامعة البترا الدكتور عدنان بدران خلال افتتاحه اعمال المؤتمر، ان الأردنّ يتبع سياسةً نقديةً ثابتةً، حافَظَتْ على سعرِ صرفٍ ثابتٍ مقابلِ الدولارِ باللجوءِ إلى سَلَّةِ عُمْلاتٍ، وميزانٍ تجاريٍ ومالي، يَجْرى متابعتُهُ في كُلّ مرحلة صعبة يمرُ بها الاقتصادِ الأردني وعلى الأردنّ الاستمرارُ في سياستِهِ النقدية، لِمَا توفّرُ من بيئةٍ نقديةٍ ثابتةٍ وجاذبة، ولما تتضمّنُهُ من حريةِ الإيداعِ وتَنَقُّلِ الأموالِ عَبْرَ بنوك معتمدة خاصة.

واضاف انه بالرغم من وجودِ منطقة ملتهبة أمنياً تحيط بالأردن، إلا أنّ المملكة حَقَّقَتْ نمواً في صادراتها، بلغَ حوالي سبعةَ مليارات دولارٍ عام 2019، ووصَلَتْ منتجاتُها إلى أكثرَ من 130 دولةً حولَ العالم، لافتا الى نمو الاستثمارات الصناعية خلالَ العَقْدِ الأخير، إذ أصبحَتْ تشكّل 70 بالمئة من إجمالي الاستثمارات في المملكة، وتُشَغِّلُ حوالي 240 ألفَ عامل.

واكد ان عواقبُ الإغلاقِ نتيجةَ جائحةِ كورونا كانتْ قاسيةً على الاقتصادِ الأردني، كما أَدَّتْ إلى اختلالِ الموازنةِ العامة في تَقْصِ الإيراداتِ المتوقّعة، إذ إنَّ نسبةَ النموّ لن تتحقّقَ كما كان منتظراً (2.5بالمئة)، الامر الذي سيضطرِ الحكومةِ إلى الاستِدانة، مشيرا إلى ان قطاع النقل كان الأشد تضرّراً، يليهِ قطاع السياحة، لذا يُجْري البنكُ المركزيُّ مباحثات مع صندوقِ النقدِ الدوليّ، لتغييرِ أهدافِ برنامجِهِ لمدةِ اربع سنوات، لإجراءِ الإصلاحاتِ الهيكليةِ مع برنامجٍ قروضٍ من البنكِ الدوليّ لنفسِ المُدَّة، بقروضٍ ميسرةٍ منخفضةِ الفائدة، مشيرا الى ان الحكومةُ دعت إلى التوازنِ بين الاقتصادِ والصحة، إلا أنَّ المؤشراتِ تُظْهِرُ بأنَّ الغلبةَ كانت للقرارِ الصحي. وقال ان جائحةُ كورونا ادت لانكماشٍ اقتصاديٍ، هو الثاني منذ ثلاثين عاماً، ما سبّبَ زيادةً في المديونية، وصلتْ إلى 105بالمئة من الناتجِ المحلي الإجمالي، وذلك لتسديدِ عجزِ الموازنةِ في نفقاتها الجارية، مشددا على ضرورةُ وضعِ موازنةِ عام 2021، برؤيةٍ واضحة وخطوات ذكية، لتحويلِ أزمة كورونا إلى فرصٍ أردنية في الصناعاتِ الغذائيةِ، والدوائيةِ، والتكنولوجيا الرقميةِ، في الزراعةِ، والصناعةِ، والخدماتِ، وقطاعاتِ التعليمِ والصحة، اضافة الى وَضْعُ استراتيجيةٍ شاملةٍ مُدَّتُها ثلاثُ سنواتٍ، يتحققُ خلالَها الاكتفاءُ الذاتي والاعتمادُ على النفس.

واشار الى ان هناك قطاعاتٌ اثبتَتْ قدرتها على الاستمرارِ في النموّ تحتَ جائحةِ كورونا، مثلُ الصناعات الدوائية والطبية والغذائية والحيوانية والمعلوماتية والتعليم عن بعد، مؤكدا ان فتحُ الاقتصادِ بشكلٍ كاملٍ، أصبحَ ضرورةً مُلحّةً، لِئَلاّ تتفاقمُ البطالةُ والفَقْرُ.

ودعا بدرانِ الى العودة إلى التدريسِ النظاميِ في التعليمِ العامِ والعالي، وإطلاقِ عَجَلة التنمية وفَتْحُ أبوابِ السياحةِ بما فيها النَّقْل، فالسياحةُ الخارجيةُ تجلبُ أكثرَ من 4 مليارات دينارٍ سنويا.

ولفت الى اهميةِ جَذْبُ الاستثمارِ لفتحِ مشروعاتٍ، تنقذُ المجتمعَ من الفقرِ، وتفتحُ فُرَصَ عَمَلٍ للمواطنين، مشيرا الى وجودِ بيروقراطيةٍ حكوميةٍ بتأخيرِ إجراءاتِ الاستثمار، علينا معالجتُها، ومحاسبةُ المسؤولينَ عنها، وعلى البنوكِ تخفيضُ كُلَفِ الاقتراضِ المرتفعة، وتسهيلُ إجراءاتِها للمشروعاتِ الاستثماريةِ المنتجةِ والمُشَغِّلةِ للأيدي العاملة. من جانبه، قال رئيس الجمعية الاردنية للبحث العلمي والريادة والابداع الدكتور رضا الخوالدة ان جائحةُ كورونا سببت تراجُعاً اقتصادياً عالمياً تراجعتْ معَهُ معدلاتُ النموّ في الدول العظمى والصاعدةِ والناميةِ، حيث تراجعَ معدلُ النموّ السنويّ بالمملكة ليصلَ 3.6 بالمئة في أول ستةِ شهورٍ من العام الحالي، ومن المتوقع أنْ يَستمرَّ التراجُعُ إلى أكثر من 5 بالمئة بحسبِ آخرِ توقعاتِ البنكِ الدوليّ.واشار الى ان الاقتصادُ الأردنيُّ عانى مثلما عانت معظم اقتصادات العالم من آثار جائحة كورونا، وبخاصة في الأشهر الأولى للحظر، لافتا الى الخسائر التي عانتْ منها الخزينة الأردنية والقطاع الخاصّ، وتراجعُ الدخول، وارتفاعُ معدلاتِ البطالةِ، وفي الوقت نفسِه، فإن الجائحةَ خلقتْ فرصاً جديدةً فتحتْ الآفاقَ للتفكيرِ خارجَ الصندوق، والتي يُمكنُ البناءُ عليها واستثمارُها حالياً وفي المستقبل.واكد إنَّ التجربةَ الأردنيةَ في التعاملِ مع ملفّ كورونا، وبالرغمِ من التحدياتِ والمخاطرِ والوضعِ الاقتصاديّ الحرجِ الا انها تُعَدُّ تجربةً ناجحة في كثيرٍ منها وتعلمْنا من أخطائنا فيها.

بدوره، قال رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور سامر الرجوب إن الإقتصاد الأردني يعيش تجربة صعبة بجميع المقاييس هذا العام استدعت التحرك بسرعة لتدارك الموقف والتفكير في الإجراءات اللازمة للتخفيف من آثار جائحة كورونا على المواطنين ولحماية الطبقة الفقيرة وضمان إستمرارية توافر السيولة ودعم المؤسسات لضمان عبور تلك الأزمة من دون توقف أو تعطل للحركة الإقتصادية.

واضاف ان المؤتمر جاء لإلقاء الضوء على الإجراءات الحكومية لدعم الإستقرار النقدي والاقتصادي وإجراءات تحفيز الإقتصاد والإجراءات التي اتخذت للحماية الإجتماعية والتجربة الأردنية في التطور الرقمي سواء على المعاملات التجارية أوالفردية، ولإلقاء الضوء على قصص النجاح، ولتسليط الضوء على الفرص والتحديات وللاستفادة من الدروس والعبر. وعرض عدد من المشاركين والمحاضرين من القطاعات الحكومية والخاصة وقطاع الأعمال والقطاع الأكاديمي جهود مؤسساتهم والإجراءات التي اتخذتها في المجال الإقتصادي والتحول الرقمي وعملية إدارة المخاطر والأزمات والإجراءات التي وضعت لإستدامة الأعمال، اضافة الى الآثار الإقتصادية والإجتماعية والنفسية للجائحة.

-- (بترا)

بحسب تصنيف « كيو.أس 2021 »

# « عمان الأهلية » الثانية محليا على الجامعات الخاصة والأولى عربياً بالنسبة للأساتذة والطلبة الوافدين

عمان AddustourNewspaper

صنفت جامعة عمان الأهلية بالمرتبة الأولى عربياً بالنسبة لعدد الطلبة الوافدين والأولى عربيا بنسبة أعضاء الهيئة التدريسية الحاصلين على درجة الدكتوراة حسب تصنيف كيو أس للجامعات العربية 2021. وأكد رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور ساري حمدان أن هذا دليل قياسي على أن البيئة التعليمية الجيدة التي وفرتها وتوفرها الجامعة على مر السنين كانت السبب في أن تصبح جامعة عمان الأهلية الوجهة الأولى للطلبة العرب مما جعلها تحظى بأعلى عدد من الطلبة الوافدين على مستوى الوطن العربي. وحول تقدمها بالنسبة لأعضاء الهيئة التدريسية اشار الى ان ذلك يدلل على جدية الجامعة في اختيار أفضل أعضاء الهيئة التدريسية المؤهلين لإدارة العملية التعليمية.

وقد تقدمت جامعة عمان الأهلية عشرة مراتب في تصنيف QS Arab Region Rankings 2021 عن العام الماضي، حيث صنفت في المرتبة 91-100 عربياً. كما تقدمت للمرتبة الثامنة محلياً والثانية على مستوى الجامعات الأردنية الخاصة.

وحول ذلك أوضح رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور ساري حمدان أن هذا التقدم لم يأت محض صدفة بل هو نتاج جهود أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية في الجامعة الذين نفذوا باحتراف خطة الجامعة التطويرية في تحقيق معايير الإعتماد والتصنيف الدولي الذي ينعكس بشكل إيجابي ومباشر على العملية التعلمية والتعليمية والبحثية، إذ أن نتائج التصنيف الذي أعلنت مساء الثلاثاء الموافق 27 أكتوبر 2020 أظهرت تطور جامعة عمان الأهلية بنسبة 23% في الإنتاج البحثي و19% بنسبة الاستشهاد البحثي، وتطور بنسبة 34؟ في السمعة الأكاديمية و28؟ في السمعة من أصحاب العمل. وقد تسلم الشهادات الدكتور أنس السعود مساعد رئيس الجامعة لشؤون الإعتماد والتصنيف الدولي نيابة عن رئيس الجامعة في الحفل الذي أقيم في مدينة دبي في الإمارات العربية المتحدة. ويذكر ان ترتيب الجامعات الأردنية الخاصة « العشرة الاولى » حسب QS كالتالي:

1- جامعة الأميرة سمية
2- جامعة عمان الأهلية
3- جامعة فيلادلفيا
4- جامعة الزيتونة
5- جامعة العلوم التطبيقية
6- جامعة الشرق الأوسط
7- جامعة البترا
8- جامعة الاسراء
9- جامعة جرش
10- جامعة الزرقاء

.11

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

35 % من المتقدمين معدلاتهم فوق الـ 90

# توقع قبول 20 ألف طالب من المتقدمين لدورة التوجيهي التكميلية

## فرصة لقبول الراغبين بدراسة الطب تنافسيا مع طلبة 2021 / 2022

عمان–امان السائح aman alsayeh

علمت «الدستور» من مصادر مطلعة ان وحدة تنسيق القبول الموحد الالكتروني تستعد للتحضير الى دورة قبول شتوية بعد الانتهاء من تقديم الامتحان التكميلي لطلبة الثانوية العامة، والذين بلغ عددهم نحو 95 الف طالب وطالبة.

ووفقا للتوقعات والمصادر فان مجلس التعليم العالي سيتخذ قرارا خلال الاسابيع القليلة القادمة بالاعداد المتوقع قبولها على الفصل الدراسي الثاني، وهي التي سترتبط بالطلبة المتوقع تخرجهم من الجامعة، اضافة الى التخصصات التي لديها شواغر للقبول فيها، في ظل أرقام من الممكن ان تصل الى حوالي 15 الى عشرين الف طالب وطالبة سينضمون الى الجامعات الاردنية الرسمية، من خلال وحدة تنسيق القبول الموحد الفصل الدراسي الثاني.

وتشير المصادر الى ان الاعداد المتوقع ان تحصل على علامات عالية ستصل الى الالاف حيث ان العديد من أصحاب المعدلات العالية، سيكونون ضمن الدورة التكميلية لغايات رفع معدلاتهم، والالتحاق بالتخصصات الطبية، والتي لم تحقق معدلاتهم فرصة لدخول هذه الكليات بسبب حجم التنافس والمعدلات العالية التي حظيت بها الثانوية العامة للعام الحالي، حيث أشارت مصادر الى ان ما لا يقل عن 35% من المتقدمين للدورة التكميلية معدلاتهم تفوق الـ 90%.

وتستعد وحدة تنسيق القبول الموحد الى استقبال طلبات لا تقل عن 30 الف طلب أي حوالي نصف العدد الذي تقدم للوحدة خلال الدورة الصيفية العادية، وهو الامر الذي يحتاج الى ذات الاجراءات والوقت لاعداد عملية القبول الموحد، اسوة بالاستعدادات التي تمت على الدورة الصيفية.

ووفقا للمصادر فانه ووفقا للمعمول به سيتم قبول الطلبة وفقا للحدود الدنيا التي تم فيها قبول الطلبة العام الجامعي الحالي اي لن يتم تجاوز الحدود الدنيا في اي من الكليات التي يرغب الطالب بالالتحاق بها.

وسيطلب مجلس التعليم العالي من الجامعات قبل نهاية العام الحالي تزويده بأعداد الطلبة المتوقع تخرجهم اضافة الى الشواغر المتوفرة، ونسبة الفقد باعداد المقبولين مقارنة بأعداد المسجلين

ووفقا للمصادر والتوقعات، فان مجلس التعليم العالي وبعد اعلان نتائج الثانوية العامة سينظر بأمر اعتبار الطلبة الراغبين بدراسة الطب والتخصصات الطبية التي تتبع نظام السنوات، منحهم فرصة للالتحاق مع بداية العام الجامعي 2021-2022 واحتسابهم ضمن الطلبة المتقدمين لذات العام ويحق لهم التنافس بينهم وعدم اعتبارهم « توجيهي سابق»

ووفقا للمعلومات والقواعد المعمول بها فان الدورة الشتوية لا تحمل أية استثناءات ولا تتضمن تنفيذ اي من التخصيصات او المكرمات الملكية السامية التي تتضمنها السياسة العامة للقبول بل تكون قبولا موحدا فقط للتنافس الحر.

# بحث التعاون بين «البلقاء التطبيقية» والوكالة الألمانية للتعـــاون الـــدولي

السلط – ابتسام العطيات

ibtisam alatiat

عقد رئيس جامعة البلقاء التطبيقية الدكتور عبد الله سرور الزعبي اجتماعا عن بعد مع ممثلين عن الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (جي آي زد) من مكتبهم في عمان، وبعثة تقييم مشروع التعاون الفني الأردني الألماني.

وعرض الزعبي مشاريع التعاون بين الجانبين والتي تضمنت إنشاء برنامج الدعم اللوجستي في كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية، ومشروع تدريب اللاجئين السوريين، ومشروع تطوير دليل المسارات الوظيفية، ومشروع الرقمنة الذي يتضمن إنشاء استوديو كامل مجهز بأحدث التجهيزات الرقمية مع عقد دورات تدريبية لأعضاء الهيئة التدريسية لاستخدام أحدث الوسائل الموجودة عالميا لرقمنة التعليم.

كما عرض نموذج تطور المسارات المهنية (التجسير والنفاذية ومنح الشهادات المهنية) الذي تم إقراره من مجلس التعليم العالي وسيبدأ تطبيقه في جامعة البلقاء التطبيقية اعتبارا من العام الجامعي 2020/2021، حيث دار نقاش مطول عن أهمية المشروع وحاجته إلى بناء قدرات المدربين والمدرسين وتطوير المختبرات والمشاغل والخطط الدراسية بما يتناسب مع تطبيق هذا المشروع.

وقدم الدكتور الزعبي الشكر للحكومة الألمانية والشعب الألماني على دعمهم الموصول للأردن.

وأشاد ممثلو الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وأعضاء بعثة التقييم بالإجراءات التي اتخذتها الجامعة لتنفيذ المشروع والنجاح الذي حققته في دعم توجه الشباب نحو التعليم التقني والمتمثل بالزيادة الكبيرة في أعداد الطلبة الملتحقين ببرامج التعليم التقني، بالإضافة إلى نجاح الجامعة في تغيير الصورة النمطية لدى المجتمع الأردني عن التعليم التقني.

وأبدى الجانب الألماني استعداده لمزيد من التعاون في هذا المجال والتوسع في المشروع القائم مع الجامعة حتى تتحقق الغاية المرجوة منه.

كما أشادوا بالنموذج المتطور للمسارات المهنية الذي تبنته الجامعة والذي يعد من أفضل النماذج العالمية في تطوير القدرات والمهارات، معبرين عن استعدادهم لتزويد الجامعة بجميع الاحتياجات اللازمة من خبراء ودعم لوجستي لإنجاح هذا النموذج الرائد.

وحضر الاجتماع نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية ومدير مكتب التعاون والعلاقات الدولية، وعن الجانب الألماني الدكتورة جودي صالح والدكتور ولف جانج وفرانشيسكا روس ولين الحايك وجوليا بيكر وخبيرة التعليم التقني نادره البخيت.

.13

# الموازي في الجامعات.. قبول على حساب الفقراء

كتب - ناصر الشريدة

هل انتهى زمن برنامج التعليم الموازي بالجامعات الرسمية، بعد مُضي اربعة وعشرين عاما على إقراره في الاردن لتعليم ابناء الاغنياء والوافدين بتخصصات مرغوبة لا تؤهلهم معدلاتهم في الثانوية العامة المنافسة عليها بالبرنامج العادي ، وسط تعالي اصوات مطالبة باعادة النظر بالقبول الجامعي اتساقا مع الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (٢٠١٦– ٢٠٢٥م).

وفي إطار تحقيق العدالة الاجتماعية وتدعيم مبدأ الكفاءة والجدارة والتميز في المجتمع»، الغى الملك عبدالله الثاني عام (٢٠١٢م) «المكرمة الملكية الخاصة بالديوان الملكي» المعروفة بقائمة الديوان.

يؤكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد أبو قديس ، في تصريحات صحفية، ان وزارته ستعيد النظر بملفات هامة وعلى رأسها «البرنامج الموازي» بعد انتهاء الفصل الدراسي الأول الحالي بالجامعات الاردنية.

ويجمع خبراء في التعليم العالي وأكاديميون على أن برنامج الموازي في الجامعات الرسمية «غير دستوري، ويتعارض مع مبدأي العدالة وتكافؤ الفرص»، لكنهم أكدوا في المقابل انه « لا يمكن للجامعات الرسمية العمل بدون البرنامج ما لم يتم ايجاد بدائل ترفد موازناتها.

ويشير رئيس الجامعة الهاشمية الدكتور فواز عبد الحق، أن الأموال التي تذهب الى خزينة الدولة باسم الجامعات تقدر بـ (٤٥٢) مليون دينار سنويا ، غير أن الأموال الموزعة على الجامعات لا تتجاوز (٩٠) مليون دينار.

وكانت الطالبة «هبة» تحلم ان تصبح طبيبة، فاجتهدت كعادتها منذ نعومة اظافرها بالدراسة وتميزت باعلى المعدلات الى ان حصلت على معدل الامتياز في الثانوية العامة، لكنها تفاجأت بأن معدلها لم يؤهلها لمقعد طب بالبرنامج العادي، سيما ان والدها موظف عام غير مشمول باي استثناءات للتعليم الجامعي مثل الكثير من اقرانها.

واقترح عدد من وزراء التعليم العالي السابقين ورؤساء جامعات بدائل معقولة لالغاء البرنامج الموازي باهض التكلفة بالجامعات الرسمية لتمكينها من سد النقص المادي، بوضع قرش على لتر المحروقات او علبة السجائر، وزيادة الدعم الحكومي، وهيكلة الرسوم بزيادتها على التخصصات الإنسانية عبر آلية مفصلة.

وتقول الطالبة «هبة» الدارسة للطب «البرنامج الموازي» في احدى الجامعات الرسمية، حالتي ليست استثنائية وفردية، بل هي قضية عامة تنسحب على كثير من الاسر الاردنية التي يحصد ابناؤها معدلات عالية، لكن سوء حظهم بقائمة التنافس الموحد «البرنامج العادي» تأتي بعبارة «يفتح الله»، ما يضطرهم التسجيل على حساب البرنامج الموازي المرهق ماديا، لكن ماذا نعمل، ما ذنبنا ان اولياء امورنا موظفون لا تشملهم الاستثناءات.

وتشير الارقام الاحصائية، ان نسبة الاستثناءات تبلغ في القبول الجامعي السنوي ضمن البرنامج العادي بالجامعات الاردنية (٤٧٪) من اجمالي عدد المقبولين، بينما منحاً مجلس التعليم العالي الجامعات الرسمية قبول (٣٠٪) على البرنامج الموازي من اجمالي المقبولين على البرنامج العادي شريطة ان يكون دوامهم منفصل عن البرنامج العادي.

ولعبت الاستثناءات في القبول الجامعي دورا في تخفيف العبء المادي عن اسر العاملين في عدد من الوزارات الحكومية، ففي عام (١٩٨٠م) صدرت الإدارة الملكية بالموافقة على نظام البعثات الدراسية في الجامعات والمعاهد العليا لأبناء ضباط وأفراد القوات المسلحة رقم (٨١) لسنة (١٩٨٠) بتخصيص نسبة (٢٠٪) لهم، وفي عام (٢٠١٠م) صدر نظام البعثات الدراسية لأبناء معلمي وزارة التربية والتعليم في الجامعات الأردنية الرسمية رقم (٧٥) لسنة (٢٠١٠م) بتخصيص نسبة (٢٠٪) لهم، وفي عام (٢٠٠٣م) تم تخصيص (٣٥٠) مقعدا جامعيا وليست منح دراسية لابناء المخيمات الفلسطينية، وفي عام (٢٠١٧م) تم تخصيص (١٥٠) مقعداً لأبناء الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين، وفي عام (٢٠١٢م) تم تخصيص نسبة (١٠٪) لابناء العشائر في مدارس البادية والمدارس ذات الظروف الخاصة والاقل حظا.

ويشعر عدد من طلبة التوجيهي المقبولين على البرنامج الموازي ومعدلاتهم مرتفعة بالظلم وعدم العدالة، بسبب قبول طلبة تقل معدلاتهم عنهم ضمن قائمة القبول الموحد (البرنامج العادي) بموجب الاستثناءات المطبقة في القبول الجامعي الموحد منذ عشرين عاما.

اصبح البرنامج الموازي في نظر المواطنين سلعة تمكن الطالب شراء تخصصات مكررة وغير مطلوبة في سوق العمل بطريقة قانونية شريطة ان لا يقل معدله عن (٦٥٪)، ما ادى الى زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات وتدني مستوى الخريجين وإغراق سوق العمل وارتفاع نسب البطالة.

ويؤكد رئيس الجامعة الهاشمية الدكتور فواز عبد الحق، عدم قانونية برنامج الموازي في الجامعات الرسمية، كونه يمكن أبناء الذوات من الدخول للتخصصات المراد دراستها.

وفي عملية وصفت بالتجميلية لمواجهة ثغرات في القبول الجامعي تتصل بتخفيف الاعباء المالية التعليمية عن الاسر الاردنية وتجاوز مسألة الشعور بالظلم وغياب تكافؤ الفرص ، اصدرت الحكومة في عام (٢٠١٠م) نظام صندوق دعم الطالب في الجامعات الأردنية الرسمية رقم (٤٥) لسنة (٢٠١٠م)، تعليماته رقم (٥) لسنة (٢٠١١م)، بعد ان اشارت دراسات ان كلفة تدريس الطلبة بالجامعات الحكومية غير المبعوثين على حساب أي جهة لا تزيد على (٥٠) مليون دينار سنويا.

لم يشفع لـهبه» تحصيلها لمقعد طب على البرنامج الموازي، ان تحصل على أي منحة او قرض جامعي تخفف عن اهلها كلف الدراسة المرتفعة رغم تفوقها وتقدمها على زملائها، كون البرنامج مخصص للاغنياء، فلجأت الى اعادة بعض مواد التوجيهي لزيادة معدلها والانتقال الى البرنامج العادي، لكنها تصمت ويتوقف الكلام عندها وتتساءل اليس من حقي مقعد على البرنامج العادي اسوة بمن حصلوا على مقعد عن طريق الاستثناءات.

وحسب تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان عام (٢٠١٢م)، ان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وذراعيها مجلس التعليم العالي ووحدة تنسيق القبول الموحد، تخالف باستثناءات القبول الجامعي الموحد، المبدأ الدستوري في المساواة بين المواطنين على اختلاف أعراقهم ولغاتهم، أو دينهم، بسبب قبولها لنحو (٤٧٪) من الطلبة في الجامعات الحكومية بناء على الاستثناءات بمعدلات اقل من زملائهم المقبولين في التنافس العادي، الى جانب انتهاكها الحق في التعليم المبني على تكافؤ الفرص في القبول والمنح.

وبينت دراسة للباحث محمود الجندي بعنوان "العنف في الجامعات الأردنية" عن وجود علاقة بين العنف في الجامعات والطلبة المقبولين على نظام الاستثناءات بنسبة (٢٩٪)، بينما تنخفض نسبة العنف بين الطلبة المقبولين على برنامج التنافس لتصل (٢٠٪).

ويطالب اولياء امور يعملون في وظائف حكومية ومؤسسات مستقلة واعمال مهنية وحرة، وزارة التعليم العالي/ مجلس التعليم العالي، اعادة النظر بآليات القبول الجامعي على البرنامج العادي والموازي بالجامعات الرسمية، بحيث يتمكن كل طالب دراسة التخصص المرغوب حسب معدله دون الاضطرار الى البرنامج الموازي الذي اثقل كاهلهم ماديا.

.14

سامح المحاريق

# التعليم عن بعد وحالة الإنكار

تبرير استمرار غلق المدارس والجامعات يجب أن يبقى في إطاره الصحي، فعودة مئات آلاف الطلبة إلى مدارسهم مسألة تنطوي على مخاطر وبائية كبيرة، خاصة أن قطاع التعليم لا يقوم بالطلبة وحدهم، وبالقول إنهم فئة يمكنها مقاومة المرض حتى دون أعراض، فعشرات الآلاف من العاملين في مجال المدارس سيعودون معهم مرة أخرى، وضبط هذه العملية في التوقيت الحرج القائم مسألة صعبة ومرهقة.

ولكن، أن يستمر القول بنجاح عملية التعليم عن بعد، فهذه مقولة تتطلب الكثير والكثير من المراجعة، ويجب التوقف عندها ملياً، إذ أن هذه الطريقة تفترض جوهرياً، تكامل البنية التحتية الداعمة من تغطية انترنت فائقة الجودة، وامتلاك الطالب لكافة التجهيزات التقنية الخاصة به، وتوفر المساحة الكافية من المنزل، خاصة في المنازل التي تضم ثلاثة أو أربعة طلبة، وعلاوة على ذلك، وجود الأم أو عاملة المنزل التي يمكن أن تتابع انتظام الصفوف الافتراضية، ولنضع جانباً حاجة كثير من الطلبة لدعم مباشر من معلم المادة، وكم يفتقد التعليم عن بعد للتفاعل الضروري بين الطالب والمعلم.

القول بنجاح التعليم عن بعد لا يجعله ناجحاً، والإصرار على نجاح التجربة في خطاب وزارة التربية والتعليم يمثل تجاهلاً غير مقبول لجملة من الحقائق، ويكاد يذهب بالجميع إلى التورط مع جيل لا يمكنه أن يتابع مسيرته الدراسية كالأجيال السابقة واللاحقة، فمن سيتحمل وجود مئات الآلاف بفجوات معرفية مؤثرة، ومن سيدفع تكلفة تعثرهم اللاحق في الأداء التعليمي؟

لنكن واقعيين، يحتاج هذا الجيل إلى برنامج منهجي لإنقاذه تعليمياً، ولتدارك الفجوات التي تحدث، وربما لإعادة هندسة جرعة المناهج المخصصة لكل سنة دراسية بعد عودة الطلبة إلى مدارسهم وصفوفهم، وهو الأمر الذي سيتطلب الحصول على مزيد من الوقت في صفوف الدراسة وقد يدفع للتفكير في التعليم المسائي، أو تقليص العطلة السنوية، وهو ما يتطلب دمج الأنشطة اللامنهجية في عملية التعلم لإثارة حماس الطلبة للبقاء في المدارس.

هذا الجيل أمانة في أعناقنا، ولا يجب أن نبقى سلبيين تجاه مصالحه على المدى البعيد، فالتعليم عن بعد تجربة جاءت دون كثير من التحضير، وأزاحت التعليم الوجاهي لمراحل عمرية لا يناسبها هذا الأسلوب، وأدت إلى تباين في المنتج التعليمي بين المدارس الخاصة حيث تزيد فرص التفاعل حتى مع الوضع القائم، والمدارس الحكومية التي تحول المنصات المخصصة دون التفاعل المطلوب.

التعليم عن بعد وجد ليبقى، ولكن يتوجب قبل الدعوة لتبنيه في عملية التعليم الاعتراف بالأخطاء وحصرها ومعالجتها وتحديد الموقع المناسب له، ووضع ترتيباته وطرائق إدارته هي مسألة ستستغرق سنوات، أما اعتباره ناجحاً واستكمال مسيرة الأجيال الحالية على هذا الأساس فأمر يناقض ما نراه ونتلمسه يومياً.

.15

# "كورونا" تفرض تحديات غير مسبوقة على القبول الموحد

تيسير النعيمات
Taiseer.alnuaimat@alghad.jo

**عمان**– شهدت عمليات تنفيذ القبول الموحد للعام الجامعي الحالي، تحديات ومعوقات غير مسبوقة، من اهمهما اصابة نصف العاملين بوحدة تنسيق القبول الموحد بفيروس كورونا المستجد، الا ان ذلك لم يحل دون تنفيذ جميع عمليات القبول ضمن المدة الزمنية وبدقة وقبل بدء عمليات التدريس في الجامعات الرسمية بثلاثة ايام.

قصة اصابات العاملين بالفيروس، بدأت عندما تأكدت اصابة احد العاملين قبل البدء بعملية تنفيذ القبول الموحد، ما دعا القائمين على الوحدة لوضع سيناريوهات لتنفيذ عمليات القبول اذا تعرض عدد كبير من العاملين في الوحدة للاصابة، الا ان ما خفف من الاضرار هو ان نصف العاملين في الوحدة اصيبوا عقب تنفيذ عمليات القبول لحاملي الشهادات الاجنبية ما يعني انه بعد اتمام عمليات القبول.

ومن التحديات التي واجهتها الوحدة، تأخر ظهور نتائج امتحانات الشهادات الاجنبية لما بعد الخامس من الشهر الماضي، فضلا عن صعوبة اجراء امتحان المفاضلة بين الطلبة المتساوين في المعدلات في ظل الظروف التي فرضتها جائحة كورونا وعدم تواجد عدد من الطلبة داخل البلاد.

كما تأخرت نتائج امتحان الثانوية العامة في بعض البلدان العربية مثل الكويت والتي اعلنت في العشرين من ايلول (سبتمبر) الماضي.

واستلزم العدد الكبير وغير المسبوق من الطلبة الحاصلين على معدلات متساوية في شهادة الثانوية العامة، احيانا، إعادة دورات القبول عدة مرات للموازنة بين عدم تجاوز العدد المقرر قبوله بشكل كبير وعدم ارتفاع الحد الأدنى لمعدل القبول التنافسي وتحقيق مصلحة الطلبة ما اخذ يوم عمل كاملا لخفض الحد الادنى من معدل القبول لتخصص الطب البشري من 99 ٪ الى 98.2 ٪.

وتسببت جائحة كورونا بزيادة الضغط المجتمعي على القبول الموحد كونه خيارا امثل بل قد يكون الوحيد أمام الطلبة هذا العام نتيجة ظروف "كورونا" وعدم القدرة على السفر خارج الأردن.

وواجه الموظفون في الوحدة ظروفا صعبة جدا نتيجة ضغط العمل والسهر لساعات متأخرة والالتزام بالدوام ايام العطل الرسمية والجمع والسبت لأكثر من ثلاثة اشهر لانجاز العمل واصدار كامل قوائم القبول قبل بداية التدريس تحت ضغط نفسي نتيجة للخوف من إصابات "كورونا"، وتعطل العمل ووضع سيناريوهات لاكمال العمل وانقاذ موسم القبول في حال تعطل العمل كاملا، إضافة إلى الخوف من فرض الحظر الشامل في اي لحظة.

وشملت عملية تنفيذ القبول الموحد كاملة بالتسلسل إعلان قائمة القبول الموحد التي تتضمن جميع التخصيصات، وإعلان قائمة إساءة الاختيار وشملت 5029 طالبا وطالبة، وإعلان قائمة الانتقال من تخصص إلى آخر ومن جامعة إلى أخرى، وتضمنت 7300 طالب وطالبة تم نقلهم إلى الخيار الأول وفقا للمعدلات التنافسية والشواغر، وبعد ذلك إعلان قائمة قبول طلبة التجسير.

كما شملت إعلان قائمة قبول أبناء الأردنيات، وإعلان قائمة مناقلات الطلبة المستفيدين من المكرمة الملكية السامية لأبناء القوات المسلحة /مكرمة الجيش، وإعلان قائمة مناقلات الطلبة المستفيدين من المكرمة الملكية السامية لأبناء العشائر الأردنية في مدارس البادية الأردنية والمدارس ذات الظروف الخاصة، وإعلان قائمة قبول الطلبة حملة الشهادات الأجنبية.

ورغم الضغط الشديد وظروف العمل الصعبة، كانت آخر قائمة أعلنت في الثامن من تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، اي قبل بدء التدريس في الجامعات الرسمية بثلاثة ايام.



الجامعة الأردنية خالية من الطلبة بسبب جائحة كورونا- (أرشيفية)

.16